

## محاضرات موجهة لطلبة الماجستير 1 تخصص لغة عربية ودراسات قرآنية

في مقياس : مناهج البحث اللساني

من إعداد :د/نعيمة روابح

### المحاضرة 1:

#### الدراسة المقارنة

يتضمن المنهج المقارن أساساً؛ وضع الصيغ المبكرة المؤكدة، المأخوذة من لغات يُظن وجود صلة بينها جنباً إلى جنب؛ ليتمكن إصدار حكم فيها بعد الفحص والمقارنة، بخصوص درجة الصلة بين عدة لغات، والشكل الذي يبدو أقرب صلة إلى اللغة الأم.

ولعل الباحث يكون آمناً حين يقرر انتماء لغات متعددة إلى أصل مشترك، إذا وجد بينها تماثلاً كافياً في تركيباتها النحوية، ومفرداتها الأساسية، وإذا لاحظ ازدياد قربها بعضها من بعض، كلما اتجهنا إلى الوراء.

"وبقدم لنا النحو المقارن نظاماً تُصنّف فيه اللغات في أسرات تبعا لخصائصها، فبمقارنة الأصوات، والصيغ، تتجلى ضروب التجديد الخاصة بكل لغة، في مقابلة البقايا من حالة قديمة، وقد نجح اللغويون في أن يحددوا ما قبل تاريخ اللغات "الهندو-أوربية"، ولكنهم لم يصلوا إلى معرفة من كانوا يتكلمونها، ولم يستطيعوا أن يحددوا أسلاف الإغريق أو الجرمان، أو اللاتين، أو الكلتيين، وإنما يعرفون فقط التغييرات التي مرت بها الجرمانية والإغريقية واللاتينية والكلتية، حتى وصلت إلى الحالة، التي تكشف عنها النصوص. أما الأسماء التي أطلقوها على اللغات، التي أعادوا بناءها فتحكمية، قد اتفقوا عليها مجرد اتفاق؛ فكلمة: الهندية الأوربية، إذا أخرجت من الاستعمال اللغوي، لم يبق لها أي معنى".

ومنذ نشأة طريقة المقارنة بين اللغات -وهي أصلاً طريقة تاريخية- وهي تحظى بمكانة مرموقة في اللسانيات -كما صارت البحوث اللغوية التاريخية- وقفاً على كبار العلماء والباحثين، على حين استمرت الطريقة الوصفية كما كانت من قبل، طريقة عملية ذات نفع عاجل، تعالج تعلم الناس اللغات الأجنبية، وتعرفهم بالطريقة الصحيحة لاستخدام لغاتهم.

هذا هو المنهج المقارن، وتلك هي حدوده. وقد تأثر به دارسو اللغات السامية، وقطعوا فيه شوطاً ليس بالقصير.

وإن من يلج ميدان الدراسة السامية المقارنة يدرك على الفور مدى الصعوبة التي تقابل الباحث عندما يريد الرجوع بظاهرة ما في هذه اللغات إلى أصلها؛ ذلك لأن هذه اللغات السامية ليست حلقات متصلة في سلسلة لغوية واحدة، يمكن اعتبار إحداها أقدم اللغات، والثانية أحدث منها... وهكذا، بل هي على العكس من ذلك، تُعدُّ خلفاً للغة واحدة، هي ما اصطاح العلماء على تسميته "بالسامية الأم"، وهذه اللغة لا وجود لها الآن في صورة وثائق أو نقوش مكتوبة.

ولذلك: فمن الممكن دراسة كل لغة من اللغات السامية على حدة دراسة وصفية وتاريخية منتجة إلى أقصى حد، غير أن استنباط الأصول الأولى للظواهر اللغوية المختلفة في هذه اللغات أمر بالغ الصعوبة. وقد حاول العلماء استخدام الطرق العلمية، التي كشف عنها المنهج المقارن، وعلم اللغة الحديث، في الوصول إلى هذه الأصول الأولى "لكن لا يجوز للمرء، أن يطلب الكثير في هذه الناحية؛ فإن سير تطور اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالباً، وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة، التي وصلت إلينا منها وثائق لغوية".

لقد أدى اكتشاف اللغة السنسكريتية -في القرن الثامن عشر- إلى نشوء علم اللغة المقارن - كما ذكرنا، وطمع علماء الساميات في تطبيق المنهج المقارن للغات "الهندو-أوربية"، على مجموعة اللغات السامية، وحاولوا بالمقارنة الاهتداء إلى الأصول الأولى، وأطلقوا عليه اسم: "اللغة السامية

الأم" غير أنهم كانوا يدركون تمامًا: أن هذه اللغة الأم، لا تخرج عن كونها افتراضًا قابلاً للتعديل في أي وقت، طبقًا لما تؤدي إليه بحوث المستقبل.

ولقد كان "نولدكه" "N&#246;ldeke" على حق، عندما قال: "وإننا نريد أن نوجه سؤالاً لمن يظن أن إعادة البناء الكامل للغة السامية الأولى -ولو بالتقريب- أمر ممكن. والسؤال هو: هل يستطيع أحسن العارفين باللهجات الرومانية كلها (الإيطالية، والفرنسية، والإسبانية) أن يعيد بناء الأصل القديم لهذه اللهجات، وهو اللغة اللاتينية، لو فرض أنها غير معروفة الآن؟".

ومع كل هذه الصعوبات، أثمرت الدراسات السامية المقارنة في القرن الماضي، والقرن الحالي، ثمرات عظيمة، وأصبحنا نقف في كثير من المسائل فيها، على أرض ليست هشة. والفضل في كل هذا للمستشرقين من علماء الغرب.

ولم تكن اللغات السامية مجهولة تمامًا، بالنسبة للعرب؛ فقد فطن الخليل بن أحمد (المتوفى سنة 175هـ) إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية، فقال: "وكنعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية".

كما عرف أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة 224هـ) اللغة السريانية، وأداة التعريف فيها، وهي الفتحة الطويلة في أواخر كلماتها.

وكذلك أدرك ابن حزم الأندلسي (المتوفى سنة 456هـ) علاقة القرابة بين العربية والعربية والسريانية، فقال: "من تدبر العربية والعبرانية والسريانية؛ أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل".

ويقول الإمام السهيلي (المتوفى سنة 581هـ): "وكثيراً ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي، أو يقاربه في اللفظ".

كما عرف أبو حيان الأندلسي (المتوفى سنة 754هـ) اللغة الحبشية، وأدرك العلاقة بينها وبين العربية، وألف فيها تأليفاً مستقلاً؛ فقال: "وقد تكلمت على كيفية نسبة الحبش، في كتابنا المترجم عن هذه اللغة، المسمى بـ: "جلاء الغبش عن لسان الحبش". وكثيراً ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ، وفي قواعد من التركيب نحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية".

أما المستشرقون: فقد بدأت دراساتهم الأولى، في أحضان كليات اللاهوت، فأدركوا العلاقة بين العبرية والعربية والسريانية، وبدأت هولندا في القرن الثامن عشر، على يد "شولتنس" Schultens بمقارنة العبرية بالعربية، وجاء بعده كل من: "إيخالد" Ewald، و "ألسهوزن" Olshausen فألفا في اللغة العبرية مستخدمين العبرية في المقارنة، كما حاول مثل ذلك "نولدكه" Noldeke في الآرامية. وفي عام 1980م ألف "وليم رايت" W.Wright كتابة: "محاضرات في النحو المقارن للغات السامية" Lectures on the comparative Grammar of the Semitic Languages كما ألف بعده بعام كل من: "لاجارد" Lagarde و "بارت" Barth: "بحوث في أبنية الأسماء السامية" Untersuchungen über die semitische Nominalbildung كما ألف "لندبرج" Lindberg: "النحو المقارن للغات السامية" "Vergleichende Grammatik der semitischen Sprachen" وألف "تسمون" Zimmern كتابه الذي سماه: "النحو المقارن للغات السامية" كذلك، ونشره في برلين سنة 1898م.

وجاء بعد هؤلاء جميعاً، عملاق هذا الفن، المستشرق "كارل بروكلمان" C.brockelmann فألف كتابه الضخم: "الأساس في النحو المقارن للغات السامية" "Grundriss der verglenenden Grammatik der semitischen Sprachen" في جزأين، يضم الأول منهما دراسات، عن أصوات اللغات السامية وأبنية الأسماء والأفعال فيها، كما يختص الثاني بدراسة الجملة في اللغات السامية. وأكثر موضوعات هذا الجزء جديد، لم يسبق إليه مؤلفه. وقد نشر الجزء الأول في برلين سنة 1908م، ونشر الثاني فيها سنة 1913م.

ولبروكلمان نفسه كتابان صغيران، يقتصران على موضوع الجزء الأول من "الأساس" يسمى الأول:  
"فقه اللغات السامية" "Semitische Sprachwissenschaft" نشره في ليبزج سنة  
1906م. وقد ترجم إلى العربية، ونشر في جامعة الرياض سنة 1977م. أما الكتاب الثاني فيسمى:  
"مختصر النحو المقارن للغات السامية" "Kurzgefasste Vergleichende Grammatik  
der semitischen Sprachen" نشره في برلين سنة 1908م.

وكل من جاء بعده عالمة عليه، أمثال: "أوليري De lacy O'Laery" الذي نشر في سنة  
1929م، كتاباً بعنوان: "النحو المقارن للغات السامية Comparative Grammar of  
the Semitic Languages" و "برجشتراسر Bergstrasser" الذي ألف في عام  
1928م، كتاباً بعنوان: "المدخل إلى اللغات السامية Einführung in die semitischen  
Sprachen" كما ألقى في الجامعة المصرية القديمة، محاضرات عن التطور النحوي، مقارنةً العربية  
باللغات السامية. وقد طبعت هذه المحاضرات تحت عنوان: "التطور النحوي للغة العربية" بالقاهرة سنة  
1929م و "موسكاتي S.Moscatti" الذي نشر في روما سنة 1960م كتاباً بالإيطالية، عنوانه:  
"محاضرات في اللغات السامية": Lezioni di linguistica Semitica ثم ترجمه بعد تنقيح  
إلى الإنجليزية، بالاشتراك مع: "أنطون شبيتالر A.Spitaler" و "إدوارد ألدورف" ونشر تحت عنوان:  
"مقدمة في النحو المقارن للغات السامية" E. Ullendorf An Introduction to the  
Comparative Grammar of the Semitic Languages في فيسبادن بألمانيا سنة  
1964م.

هذا إلى مئات المقالات التي تعالج موضوعات مفردة في شتى المجالات العلمية، الأوروبية والأمريكية -  
كل هذه المؤلفات تعالج اللغات السامية، وفق المنهج المقارن. ومع تقدم هذا العلم في الغرب، فإنه ما  
يزال -مع الأسف- جديداً غض الإهاب في الشرق، وسيمضي وقت طويل، قبل أن ينهض على  
قدم وساق؛ لأنه يتطلب معرفة كاملة بكل لغة من اللغات السامية، وهو أمر لما يتح إلا لقلّة من  
الدارسين.

## 2- العرب واللغات المقارنة:

في إطار الحضارة العربية الإسلامية كان كثير من النحويين واللغويين يؤلفون بالعربية ويعرفون الفارسية أو التركية. فسيبويه صاحب أقدم كتاب وصل إلينا في النحو العربي كان يعرف الفارسية، والسيرافي مؤلف أقدم شرح وصل إلينا على كتاب سيبويه نشأ أيضًا في بيئة لغوية فارسية، أما أبو الفرج بن العبري (المتوفى 1286م) فكان يعرف العربية وألف بالسريانية والعربية. كان ابن العبري مؤرخًا ولغويًا اهتم بجهود النحاة العرب ودرس "المفصل" للزمخشري، وألف في النحو السرياني على غرار المفصل. أما النحاة اليهود في الأندلس الإسلامية فقد درسوا النحو العربي، وألفوا نحوًا للعربية على أساس معرفتهم بمنهج التحليل النحوي عند العرب. وإلى جانب هؤلاء جميعًا كان النحوي العربي أثير الدين بن حيان رائد التأليف في النحو التركي، وربما كان أيضًا مؤلف في النحو الحبشي.

وفوق هذا فقد عرف ابن حزم القرابة اللغوية بين العربية والعبرية والسريانية، وشبه هذه القرابة بقرابة لهجات اللغة الواحدة. قال ابن حزم: "الذي وقفنا عليه وعلمناه يقينًا أن السريانية والعبرانية والعربية التي هي لغة مضر وربيعة لا لغة حمير لغة واحدة تبدلت مساكن أهلها، فحدث فيها جرش كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نعمة أهل القيروان ومن القيرواني إذا رام نعمة الأندلسي. ونحن نجد من سمع لغة أهل فحّص البلموط -وهي على ليلة واحدة من قرطبة- كاد يقول: إنها لغة أخرى غير لغة أهل قرطبة. وهكذا في كثير من البلاد؛ فإنه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى تتبدل لغتها بدلًا لا يخفى على من تأمله... وإذا تعرب الجليقي أبدل من العين والحاء هاء؛ فيقول "مهمدًا" إذا أراد أن يقول: "محمدًا". ومثل هذا كثير فمن تدبر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافهما إنما هو من نحو ما ذكرنا من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم وأنها لغة واحدة في الأصل".

وهكذا أتيح لبعض النحاة والمفكرين في الدولة الإسلامية أن يعرفوا لغات متشابهة، ومن أصل واحد مثل العربية والعبرية والسريانية، وأن يعرف بعضهم إلى جانب العربية لغات أخرى تختلف بنيتها

عن بنية اللغات السامية، مثل اللغة الفارسية وهي لغة هندية أوروبية، واللغة التركية وهي لغة تنتمي إلى مجموعة لغوية أخرى.

## المنهج المقارن:

المنهج المقارن هو الطريقة التي سار عليها علماء أوربا في دراساتهم اللغوية منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وذلك عندما اكتشف السير "وليام جونز" اللغة السنسكريتية (لغة الهنود القديمة)، وقدم الأسس المقبولة لنظرية المقارنة بين اللغات الهندية الأوروبية.

وإذا كان العالم الإنجليزي "جونز" أول من قدم لعالم الدراسات اللغوية آراء عن العلاقة القوية بين السنسكريتية ومجموعة اللغات الأوروبية، مثل: اليونانية، واللاتينية، والقوطية، والسلافية القديمة، والكيكيلة، فإنه بذلك يعدُّ صاحب الاقتراح في اتباع المنهج المقارن.

وقد تابعه على طريقة المنهج المقارن مجموعة من العلماء قدموا معظم الشواهد والتطبيقات للدراسات المقارنة، ومن هؤلاء شليجل، وماكس مولر، وفرانز بوب، وهيمان شتانتينال، ويعقوب جريم وراموس راسك... وغيرهم.

ومن أهم الأسس التي قامت عليها الدراسات المقارنة تصنيف اللغات البشرية إلى فصائل لغوية، وكل فصيلة هي عبارة عن مجموعة من اللغات تنتمي إلى أصل واحد وترتبط بينها صلات من القرابة اللغوية في الأصوات والصيغ والتراكيب والدلالات، ومن بين هذه الفصائل مجموعة اللغات الهندية الأوروبية، ومجموعة اللغات السامية، ومجموعة اللغات الحامية... إلخ.

وينبغي أن نلاحظ أن الفصائل اللغوية التي حظيت باهتمام العلماء وتوفرهم على دراساتها دراسة مقارنة هي التي لديها مادة صالحة للدراسة ممثلة في أقدم النماذج من الكلمات والصيغ والتراكيب الثابتة التي انحدرت من وثائق لغوية مكتوبة، وقد روعي إلى جانب ذلك عدد المتكلمين بالمجموعة اللغوية التي تكون فصيلة واحدة، والدور الكبير الذي لعبته في بناء الحضارة الإنسانية.

وعلى هذا الأساس: وجدنا أن مجموعة اللغات الهندية الأوربية ومجموعة اللغات السامية هي التي أخذت بحظ وافر من الاهتمام والمقارنة، وأن "بعض اللغات استعصت على المقارنة وخصوصاً تلك اللغات التي يتكلمها أناس متخلفون، والتي ليس لها صورة مكتوبة أو تقاليد تاريخية.

ومن الجدير بالذكر: أن الذين قاموا بتنفيذ قواعد المنهج المقارن في دراسة مجموعة اللغات السامية هم الأوروبيون، فقد بدؤوا بالمقارنة بين لغات المجموعة الأولى، وهي تضم عدداً كبيراً من لغات الهند وإيران والقارة الأوربية، ثم طبقوا قواعدهم على مجموعة اللغات السامية، وهي: العربية، والعبرية، والآرامية، والأكدية، والحبشية، وكانوا يهدفون إلى التوصل إلى أوجه الشبه بين أفراد كل مجموعة، أملاً في الوصول إلى معرفة الصورة التي كانت عليها اللغة الأم.

وطريقة المقارنة هي - كما قال ماريوباي-: "احصل على أقدم الكلمات لكل فرع من فروع اللغات الهندية الأوربية، ثم ضعها بعضها بجانب بعض، وصف ما بينها من مشابهاً واختلافات، ثم حاول أن تتركب عن طريق استخلاص الأشياء المشتركة غالباً - الصيغة المحتملة للغة الأم" أو هي - كما جاء في موضع آخر-: "بعد أخذ عينات مختلفة من التركيبات النحوية وخصوصاً المتطابق منها، وعينات من المفردات اللغوية، وأخرى من الفونيمات التي تأخذ دوراً بارزاً في الكلمات المتقابلة في مختلف اللغات يمكن للباحثين أن يعيدوا تركيب اللغة الأم - ولو بصورة تقريبية على الأقل - بمظاهرها وصيغها، وهي لغة لم يصل إلينا منها أي تسجيلات مكتوبة.

ويلاحظ أن المقارنة بين اللغات كما تكون في التركيبات الخاصة بلغتين أو أكثر من اللغات القديمة بهدف التوصل إلى أصولها المشتركة، تقع أيضاً في اللغات الحديثة بقصد الوصول إلى مواطن الشبه والاختلاف بينهما في صورتها الحاضرة، وتوجد كذلك بين "لغة ولهجة من لهجاتها: كالعربية، والهندية أو لغة ولهجة للغة أخرى من لهجات أخواتها كالعبرية والطائية.. في محاولة للتعرف على الأصل الذي انحدرت منه".



ومن هنا نستطيع أن نقول: أن اتباع المنهج المقارن في دراسة اللغات القديمة والحديثة يؤدي إلى عدة نتائج منها:

(أ) بيان درجة الصلة بين لغتين أو عدة لغات في العناصر اللغوية من الأصوات والصيغ والتراكيب والدلالات.

(ب) بمقارنة الأصوات والصيغ تتجلى ضروب التجديد الخاصة بكل لغة في مقابلة البقايا الباقية من حالة قديمة.

(ج) إذا توصلنا إلى تحديد الروابط والعلاقات اللغوية في العناصر المختلفة بين مجموعات اللغات المتشابهة نستطيع افتراض صورة اللغة الأم أو الشكل الذي يبدو أقرب صلة إلى اللغة الأم التي وجدت في الماضي والتي تعد الأصل المشترك لهذه اللغات ومنها تشعبت جميعها.

(د) تصنيف اللغات وربطها بسلسلة نسبية على أسس تاريخية ولغوية، والذي يهيئ السبيل إلى ذلك هو النحو المقارن.

(هـ) استبعاد البقية الباقية من الاعتقاد التقليدي الذي كان سائداً، وهو الذي يزعم أن كل اللغات قد انحدرت من أصل لغوي مشترك".

(و) الإفادة من المقارنة بين لغات العالم الحديثة في دراسة اللغات الأجنبية وتدرسيها؛ إذ من المستحيل أن يمنع المتعلم من عقد هذه المقارنة في عقله بين صيغ اللغة التي يتكلمها ويعرفها، وما يقابلها في اللغة التي يريد اكتسابها وتعلمها".

(ز) تأصيل دراسة اللهجات وذلك عن طريق الوقوف على التطور والتغير الذي يحدث في عناصرها اللغوية عند مقارنتها بأصلها الذي انحدرت منه.

ومع أهمية تلك النتائج التي يمكن الوصول إليها عن طريق المنهج المقارن وقواعده؛ فإنه ينبغي على الباحث أن يعاود النظر في نتائجه؛ خوفاً من حدوث بعض الأخطاء التي ترجع في أغلب الأحيان

"إلى نقص الاستقراء، والتسرع في صوغ القوانين العامة... فقد يبدو للباحث -مثلاً- تشابه في بعض الكلمات في لغتين؛ فيتسرع في الحكم عليهما بأنهما من فصيلة واحدة، مع أن الواقع قد يكون غير ذلك، فقد يكون سبب الاتفاق: أن إحداها قد اقتبست هذه الكلمة اقتباساً من الأخرى مع انتمائها إلى فصيلتين مختلفتين، كما اقتبست السريانية عدداً كبيراً من الكلمات الإغريقية، مع أن السريانية من فصيلة اللغات السامية، والإغريقية من فصيلة اللغات الهندية الأوروبية، كما اقتبست الفارسية الحديثة كلمات كثيرة من العربية، مع أن أولاهما من اللغات الآرية، وثانيتها من اللغات السامية، وكما اقتبست التركية قسماً كبيراً من متنها من العربية والفارسية، مع أنها من فصيلة غير فصيلتي العربية والفارسية وهي الفصيلة التتريه".

وإذا كان المقارنون يستعينون في هذا المجال بالنقوش عادة؛ فإنه يجب على الباحث المقارن مراعاة الاكتشافات الجديدة للكتابات المسجلة، فكلما اكتشفت شيء من ذلك، يعاد النظر في النتائج السابقة، إذ ربما كان في الجديد المكتشف ما يناقضها.

وقد يكون القصور في نتائج الدراسة المقارنة راجعاً إلى انعدام أو قلة الأشكال القديمة المحتفظة بمجموعة من اللغات المترابطة، أو راجعاً إلى عدم استكمال دراستها دراسة وصفية؛ لأنه من المفروض أن يبدأ بالوصف واستخلاص النتائج في كل لغة على حدة، ثم يقارن بينها، ليوقف على "التقابلات المطردة أو المنتظمة" التي تنفي أن يكون ذلك خاضعاً للمصادفة.

### حظ اللغة العربية من الدراسات المقارنة:

إذا كان من المسلم به أن العرب لم يدرسوا لغتهم دراسة مقارنة ليتعرفوا على ما بينها وبين أخواتها الساميات من أوجه الشبه والافتراق؛ فإن المتتبع لما أثر عن العرب من مؤلفات لا يعدم أن يجد بعض الإشارات التي تدل على أن العرب كانوا على وعي بشيء -وإن كان قليلاً- من أصول الدراسة المقارنة.

ومن أولى تلك الإشارات ما فطن إليه الخليل بن أحمد (ت 175هـ) من وجود علاقة لغوية أو أوجه شبه بين لغة الكنعانيين الذين كانوا يقيمون في الجزء الغربي من شمال الجزيرة العربية، وبين اللغة العربية الباقية التي نزل بها القرآن الكريم، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وكنعان بن سام بن نوح إليه ينسب الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تقارب العربية".

أما سيبويه -وهو تلميذ الخليل بن أحمد- فلم يقارن بين العربية وإحدى الساميات، وإنما قارن بين العربية والفارسية فيما عقده في الكتاب بعنوان "هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية"، وإنما خص سيبويه الفارسية بالحديث؛ لأنها لغته الأصلية، ولأنها من أكثر اللغات احتكاكاً بالعربية.

وقد عرض لمثل ذلك أبو الفتح عثمان بن جني في حديثه عن اجتماع السواكن الثلاثة في بعض الكلمات الأعجمية، وأنه لم يرد إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً، مثل: "آرو" للدقيق، و"ماست" للبن، وذلك لأن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت "ماست" كأنها مست. على أن الجاربردي في شرحه للشافية أورد بعض الكلمات الأعجمية التي اجتمعت فيها ثلاثة سواكن ليس أولها ألف مثل "بيست، وكوشت".

ويخبرنا ابن جني عن رأي أستاذه أبي علي الفارسي في مسألة الابتداء بالسواكن في كلام العجم والعرب، فقال: "ورأيت مع هذا أبا علي -رحمه الله- كغير المستوحش من الابتداء بالسواكن في كلام العجم، ولعمري أنه لم يصرح بإجازته، لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالسواكن، قال: وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال السواكن، وإن كان في الحقيقة متحركاً، يعني: همزة بين بين، قال: فإن كان بعض المتحرك لمضارعتة السواكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالسواكن نفسه!! قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزممة، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت، وأما أنا فأسمعهم (أي: الفرس ومن يتكلم بلسانهم) كثيراً إذا أرادوا المفتاح، قالوا: (كليد) فإن لم تبلغ بالكاف أن تكون ساكنة فإن حركتها جد مضغفة

حتى إنها ليخفى حالها علي، فلا أدري: أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً؛ فلم أحل منه بطائل.

ومن المواضع التي قارن فيها علماء العربية بين لغتهم وغيرها ما نجده من حديث ابن سينا عن الحروف الشبيهة بهذه الحروف وليس في لغة العرب، كالحروف التي تشبه الجيم، والسين الصادية والسين الزائفة، وتكثر في لغة أهل خوارزم، والزاي السينية وهي شبيهة في اللغة الفارسية عند قولهم (زرد)، والراء الغينية... إلخ.

وإذا كان العلماء العرب قد عنوا بالمقارنة وإبراز بعض الفروق بين أصوات العربية وغيرها من اللغات كما سبق أن ذكرنا، فإننا نجد ابن حزم الأندلسي يتنبه إلى ما فطن إليه المحدثون من انحدار بعض اللغات من أصل واحد، فنراه يقول: "فمن تدبر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها إنما هو من نحو ما ذكرنا من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل"، وأبو حيان الأندلسي صاحب "البحر المحيط" فطن إلى ما بين العربية والحبشية من القرابة اللغوية، وأفصح عن ذلك في عبارته: "وقد تكلمت على كيفية نسبة الحبشي في كتابنا المترجم عن هذه اللغة، المسمى بـ: "جلاء الغبش عن لسان الحبش" وكثيراً ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحبش في ألفاظ، وفي قواعد من التركيب نحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية".

لكنهم مع ذلك لم يفرّدوا مؤلفاً أو كتاباً مستقلاً يعالجون فيه مواطن الشبه بين العربية وأخواتها الساميات، وربما يرجع ذلك إلى تعصبهم للغة العربية، واعتقادهم أنها يجب ألا تقارن بلغات أخرى، وقد يكون ذلك واضحاً في حديث ابن جني عن فضل العربية على العجمية، وما لها في نفوس العلماء من التعظيم الذي لا تستحقه أية لغة غيرها، يقول ابن جني: "ولم نر أحداً من أشياخنا فيها - كأبي حاتم وبندار، وأبي علي، وفلان، وفلان - يسوون بينهما، ولا يقربون بين حالتهما".

أضف إلى ذلك: أن الأساس الذي قامت عليه الدراسة المقارنة في عصر النهضة العربية الحديثة -وهو تصنيف اللغات البشرية وتقسيمها إلى عائلات لغوية- لم يكن معروفًا لدى علماء العربية على نحو ما عرفه الأوروبيون حديثاً، لكنهم أحسوا قطعاً بما بين العربية وغيرها من صلات القرابة اللغوية، كما يفهم من عبارة الخليل بن أحمد، والنص المأثور عن أبي حيان في "البحر المحيط".

وأياً ما كان الأمر فإن دراسة اللغة العربية على أساس المنهج المقارن تُعدُّ وليدة العصر الحديث بدأها المستشرقون في أحضان كليات اللاهوت عندما أدركوا العلاقة بين العبرية والعربية والسريانية، ومن الأسماء اللامعة في مقارنة العربية بالعبرية: (شولتنس) و(إيفالد) و(السهوزن)، وفي مقارنة العربية بالأرمنية: (نولدكه)، وفي النحو المقارن للغات السامية: (وليم رايت) و(لاجارد) و(بارت) و(لندبرج) و(تسمرن) و(كارل بروكلمان) صاحب الكتاب الضخم "الأساس في النحو المقارن للغات السامية"، وقد نُشر في برلين سنة 1908، 1913م، ومن هؤلاء أيضاً: (براجسشتراسر) الذي ألف في عام 1928م كتاباً بعنوان: "المدخل إلى اللغات السامية"، وألقى في الجامعة المصرية القديمة في سنة 1929م محاضرات عن التطور النحوي، مقارناً العربية باللغات السامية، وقد طُبعت محاضراته في القاهرة من نفس العام، وأعيد طبعها بتصحيح الدكتور رمضان عبد التواب في عام 1982م تحت عنوان: "التطور النحوي للغة العربية"، ويشتمل على أربعة أبواب، الأول: في أصوات اللغة، والثاني: في الأبنية، والثالث: في التركيبات، والرابع: في المفردات... وبالرغم من توالي المؤلفات والمقالات التي تعالج اللغات السامية وفق المنهج المقارن؛ فإن هذا العلم الذي يعالج العربية في ضوء أخواتها الساميات ما يزال -مع الأسف- جديداً غض الإهاب في الشرق، وسيمضي وقت طويل قبل أن ينهض على قدم وساق؛ لأنه يتطلب معرفة كاملة بكل لغة من اللغات السامية، وهو أمر لما يتح إلا لقلّة من الدارسين.

ومهما يكن من حداثة المنهج المقارن في بلاد الشرق؛ فإن الدراسات التي قدمها حفنة من العلماء تمخضت عن نتائج ليست بالهينة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- إعادة النظر في التأريخ لكثير من ظواهر اللغة العربية، فبعد أن كان الشائع لدى الباحثين أن أقدم النصوص العربية المعروفة تتمثل في نصوص الشعر الجاهلي صار من الممكن -بعد اكتشاف اللغة الآكادية- "تأريخ كثير من الظواهر العربية في مرحلة أسبق من الشعر الجاهلي بأكثر من ألفي عام؛ فالظواهر المشتركة في العربية والآكادية لا يمكن إلا أن تكون موروثاً عن اللغة السامية الأولى التي خرجت عنها كل اللغات السامية. ولذا يبدأ البحث عن تأريخ اللغة العربية ببيان علاقة العربية باللغات السامية الأخرى، وباللغة السامية الأولى في محاولة لتأريخ الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية للغة العربية قبل تدوينها".

- في مجال الأصوات استطاع الباحثون أن يقفوا على الأصوات المشتركة بين اللغات السامية ولم يدخلها أي تغيير، وذلك مثل أصوات؛ الراء، واللام، والنون، والثاء، والذال، وأن يكشفوا عن مجموعة أخرى من الأصوات الثابتة المشتركة في اللغات السامية، ولكنها تعرضت لتغيرات محدودة، وذلك مثل أصوات: الباء، والكاف، والثاء، حيث تنطق العبرية والآرامية مثل العربية إذا وقعت في أول الكلام، أما إذا سبقت بحركة، ولم تكن الباء والكاف مشددتين فإن الباء تنطق مثل الحرف (v) وتنطق الكاف خاءً، وتنطق الثاء ثاءً، مما يدل على أن ذلك التغيير خاص باللغتين العبرية والآرامية، وليس موروثاً عن اللغة السامية الأم. أما المجموعة الثالثة -وهي أصوات الحلق- فهي واضحة متميزة في كل أفرع اللغات السامية ما عدا الفرع الأكادي الذي يرجح أنه تآثر في عدم التمييز بين أصوات الحلق باللغة السومرية.

والخلاصة: أن كل الأصوات الثابتة والمشاركة بين اللغات السامية هي أصوات قديمة، وتمثل أصوات السامية الأم، وقد احتفظت اللغة العربية بأكثرها.

- هناك عدد من الكلمات التي تشترك فيها كل اللغات السامية -ومن بينها العربية- وهي تستحق أن تمثل أقدم عناصر اللغة العربية. وهي عبارة عن بعض أسماء الإنسان وأحواله؛ نحو: أب، وأم، وذكر، وأنثى، ...، وبعض الأفعال المتعلقة بمعنى هذه الأسماء نحو: ولد، ملك، وبعض أسماء

الحيوانات، نحو: إبل، وثور، وذباب، وعقرب، وبعض أسماء النبات وأجزائها، نحو: ثوم، وكمون، وسنبلة، وبعض أسماء لأعضاء البدن نحو رأس وعين وأذن، وبعض أسماء لأجزاء من العالم نحو سماء وكوكب وأرض، وجبل، وبعض أسماء لحوادث تابعة لها نحو: برق، وظل، ولهب، وبعض أسماء البيت وأجزائه والآلات، نحو: بيت، وعمود، وحبل، وقوس، وبعض أسماء المأكولات نحو: قمح، ودبس، وبعض أفعال تعود عليها، نحو: طحن، وطبخ، وبعض أفعال، نحو: بكى، وصرخ، وسقى، ورعى، وركب، ... وأسماء العدد إلى العشرة، وبعدها مائة، ثم بعض الأدوات.

## المحاضرة 2:

### الدراسة الوصفية

يقوم المنهج الوصفي على أساس وصف اللغة أو اللهجة في مستوياتها المختلفة، أي: في نواحي أصواتها، ومقاطعها، وأبنيثها، ودلالاتها، وتراكيبها، وألفاظها، أو في بعض هذه النواحي، ولا يتخطى مرحلة الوصف، والأطالس اللغوية مثال من أمثلة تطبيق هذا المنهج الوصفي على اللغات واللهجات، فهي لا تعرض علينا سوى الواقع اللغوي مصنفاً، دون تدخل من الباحث بتفسير ظاهرة، أو تعليل لاتجاه لغوي، هنا أو هناك.

وغالباً ما تنصب هذه الدراسة الوصفية، على اللغات واللهجات المعاصرة، "وإن كان بعض العلماء، قد قاموا بمحاولات لدراسة اللغة، دراسة وصفية في زمن معين في الماضي" فأية دراسة صوتية أو صرفية أو تركيبية أو دلالية، لإحدى اللهجات القديمة أو الحديثة، تعد دراسة وصفية.

وقد حقق علم اللغة الوصفي القرن العشرين، نهضة كبرى، أدت إلى كثير من التطورات المهمة، في علم اللغة المعاصر، وكان القرن التاسع عشر حاملاً لكثير من الإرهاصات، لهذا العلم الحديث.

وكان من أكبر الباحثين، الذين أثروا في مجال الفصل بين الدراسات الوصفية والتاريخية، العالم السويسري: "فردينان دي سوسير - F. de Saussure" الذي وضع حجر الأساس في الدراسات

اللغوية البنوية أو الوصفية، وأثار في كتابه: "محاضرات في علم اللغة العام Course de Linguistique générale الذي نشر بعد وفاته سنة (1916م)، وجهة نظر جديدة" إذ اعتبر اللغويات الوصفية، لا تقل أهمية عن اللغويات التاريخية، كما حدد وظيفة كل منهج وحدوده." وقد شهد القرن العشرون مدارس لغوية وصفية متعددة، أهمها:

1- المدرسة اللغوية البنوية Structural Linguistics.

2- مدرسة النحو التوليدي التحويلي Transformational - Generative Grammar.

3- مدرسة القوالب Tagmemic Analysis.

**المنهج الوصفي:**

كان اكتشاف اللغة السنسكريتية في أواخر القرن الثامن عشر وترجمة الدراسات اللغوية التي أثرت عن الهنود إلى اللغات الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر سبباً في تغيير مسار الدراسات اللغوية في أوروبا، وفي ظهور المناهج الحديثة اللازمة لتلك الدراسة، وكان من أسبق المناهج اللغوية ظهوراً المنهج المقارن، الذي هيمن على الدراسات اللغوية طوال القرن التاسع عشر، وتلاه في الظهور المنهج التاريخي في أواخر ذلك القرن، ثم سيطر المنهج الوصفي على الدراسات اللغوية منذ العقد الثاني من القرن العشرين، وكان ذلك بفضل العالم السويسري: "دي سوسير" رائد الدراسات الوصفية الحديثة.

وقد أضيف إلى المناهج السابقة منهج رابع وهو المنهج التقابلي، وليس هناك من خلاف بينه وبين المقارن إلا في مادة الدراسة؛ حيث تكون المقارنة بين لغتين أو عدة لغات تنتمي إلى فصيلة واحدة كالسامية أو الحامية، أما المقابلة فتكون بين لغتين أو عدة لغات من فصائل مختلفة كالعربية والإنجليزية مثلاً، وقد يكون الفرق بينهما في الهدف أيضاً؛ حيث يهدف الدارس المقارن إلى التوصل



إلى الصورة أو الصيغة الأصلية للغة الأم، أما الدراسة التقابلية فهي تخدم من يريد أن يتعلم لغة جديدة من غير فصيلة لغته.

وبعض الباحثين في علم اللغة ومناهج دراسته يضيف إلى قائمة المناهج اللغوية منهج الملاحظة، والمنهج الآلي، والمنهج التجريبي والمنهج الاستقرائي، وآخرون يرون أنه من الأولى ألا ننظر إلى تلك المناهج على أنها مناهج مستقلة وقائمة بذاتها، بل على أنها مكملات للمناهج السابقة، ومساعدة لها. وأياً ما كان الأمر فإننا سنعرض في الصفحات التالية لأهم المناهج التي ينبغي على الدارس اللغوي أن يلم بأصولها وقواعدها.

### التعريف بالمنهج الوصفي:

المنهج الوصفي هو الذي يقوم على أساس وصف اللغة أو اللهجة في مستوياتها المختلفة أي: في نواحي أصواتها، ومقاطعها، وأبنيثها ودلالاتها، وتراكيبها، وألفاظها، أو في بعض هذه النواحي ولا يتخطى مرحلة الوصف إلى تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها. وبذلك يفرق بعض اللغويين بين نوعين من المنهج الوصفي:

**أولهما: المنهج الوصفي التقريري:** وهو الذي يقف الباحث فيه عند حدود الوصف والتحليل والتصنيف، ولا يتدخل بتفسير ظاهرة أو تعليل لاتجاه لغوي هنا وهناك، وأي تدخل منه بالتفسير أو التعليل يدخل في نطاق الفلسفة.

**وثانيهما: المنهج الوصفي التفسيري:** وهو الذي يتخطى فيه الباحث مجرد الوصف إلى تفسير الظواهر اللغوية وشرحها يذكر عللها وأسبابها، ولنضرب على ذلك مثلاً يوضح الفرق بين الاتجاهين، وهو أنه إذا كان الواصف التقريري يصف صوت الرجل بالخشونة، ويصف صوت المرأة والطفل بالنعومة ويقف عند هذا الحد، فإن الواصف وصفاً تفسيريًا يضيف إلى ما سبق أن العلة في خشونة أصوات الرجال ونعومة أصوات النساء والأطفال تعود إلى شكل الوترين الصوتيين، فهما عند الرجال

أطول، وأغلظ، وأكثر تحاءً ، وذلك يؤثر على عدد اهتزازات الوترين، وعلى نوع الذبذبات الصادرة عنهما، كما أن قصر الوترين الصوتيين ورقتهما، وشدهما عند النساء والأطفال يؤثر على عدد الاهتزازات، وعلى نوعها، وهذا هو السبب المؤثر في خشونة الصوت أو نعومته.

ولا ريب في أن اللغويين القدامى كانوا يجمعون في دراستهم للغة العربية بين المنهجين: الوصفي التقريري والوصفي التفسيري، فسيبويه عندما تحدث عن مخارج الحروف كان منهجوصفيًا تقريرياً، وعندما تناول بالحديث قضية الإدغام كان منهجوصفيًا تفسيرياً؛ لأنه في الكلام على المخارج لم يتجاوز تحديد المخرج، وذكر ما يخرج منه، أما في الحديث عن الإدغام فقد كان مولعاً بتقديم التفسير والتعليل لجواز الإدغام أو وجوبه أو امتناعه أو حسنه أو قبحه.

ولعل تعصب بعض المحدثين من اللغويين للمنهج التقريري على حساب المنهج التفسيري بمثابة رد الفعل للمآخذ الكثيرة على المنهج الفلسفي الذي وصم به اللغويون والنحويون العرب القدامى.

وإذا كان المنهج الوصفي في العصر الحديث قد نشأ وتطور نتيجة ارتباطه بدراسة ما يسمى بلغات الشعوب المتخلفة التي لم تعرف الكتابة بعد، فقد استدعى ذلك أن يمانع بعض الباحثين من استخدام المنهج الوصفي في غير حقول اللغات الحية المنطوقة بالفعل، ودعا الباحثين الوصفيين إلى تجنّب الاعتماد على المادة المكتوبة؛ لأنها قد أسست جزئياً على لغات قديمة بطل استعمالها.

وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة إلى كثير من اللغات، فإن الأمر جد مختلف بالنسبة للغة العربية التي جمعت مفرداتها بطريق السماع والمشاهدة، ووضعت قواعدها على أساس من الملاحظة الدقيقة والاستقراء التام الذي لا نظير له في تدوين لغة من اللغات، وفي جو بالغ الدقة من الحيطه والحذر، سواء بالنسبة لمن تؤخذ عنه اللغة أو بالنسبة لمن يرونها، هذا فضلاً عن أنها لغة كتاب مقدس... ولهذا فإننا لا نتردد أبداً في القول باعتماد المنهج الوصفي في دراسة نصوص اللغة العربية، سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة، قديمة أم حديثة.

## الخطوات اللازمة لتنفيذ المنهج الوصفي:

### الخطوة الأولى:

وتتمثل في جمع المادة اللغوية أو العينة الكلامية التي يراد وصفها وتحليلها، وحرّيّ الباحث الوصفي أن يطمئن إلى التحقق من وجود صفتين هامتين في المادة العلمية التي يزمع إجراء الدراسة الوصفية عليها :

إحدهما: أن يتأكد الدارس من أنه قد قام بجمع النصوص اللغوية التي يريد وصفها بطريقة استقصائية، بحيث يغلب على ظنه أنه لم يترك أية نصوص تمس الظاهرة أو الموضوع، مهما كانت قيمة تلك النصوص، ومهما بدا من عدم أهميتها؛ لأنه إن ترك شيئاً ما من النصوص فقد يكون في ذلك المتروك ما يناقض رأيه، أو ما يغير فكرته، أو ما يعدلها، أو ما يعزز أدلته بصورة أقوى ..

والأخرى: أن يطمئن الباحث إلى وثاقة المادة العلمية التي جمعها، وذلك بأن يأخذها عن مصادرها الأصلية بالمباشرة وليس بالوساطة، لا سيما إذا كانت النصوص مدونة ومكتوبة، فلا ينقل كلاماً لعالم عن مرجع وسيط ناقل، ما دام المرجع الأصيل موجوداً، وفي متناول يده لنفي احتمالات الخطأ في نقل آراء الغير، أو في فهمها أو في تصحيفها وتحريفها.

وأما إذا كانت الدراسة ميدانية وتعتمد على النصوص الحية المنطوقة؛ فإن الدارس الوصفي يعتمد في جمع مادة الدراسة على ما يُسمّى فنياً بالراوي اللغوي، ولا بد فيه من توافر الشروط الآتية:

- أن يكون ممن يحسن تمثيل المستوى اللغوي المدروس المراد وصفه وتحليله، وذلك بأن يكون من بين المتكلمين باللغة أو باللهجة موضوع الدراسة.

- ألا يكون قد عاش في غير موطن اللغة أو اللهجة مدة طويلة تأثرت فيها لغته أو لهجته بلغات أو لهجات أخرى.

-ألا يكون من ذوي العيوب الكلامية والنطقية، فلا يعتمد على راوٍ ألثغ، أو أشغى، أو أضجم، أو أفلج، أو أروق، أو أفقم، أو أشدن أو ألكن، أو لجلاج، أو تمتام، أو فأفاء، أو ذي حبسة، أو ذي حكلة أو ذي لفف.

-وأن يكون على قدر مناسب من الثقافة، وكلما كان أقل ثقافة كان أفضل حتى لا يقع تحت تأثير ثقافته.

وعلى فرض أن كل هذه الشروط قد توافرت في الرواة اللغويين فإنه على الدارس الوصفي أن يقوم باختبار رواته بين حين وآخر، بمعاودة الأسئلة التي وجهت إليهم، حتى يتأكد من صدق تمثيلهم للمستوى الذي ينتمون إليه ويعبرون عنه، كما ينبغي أن يفطن الدارس إلى أن أحسن الأوقات التي يسأل فيها رواته هي التي تكون فيها أحوالهم النفسية في أكمل حالاتها الطبيعية ليكون أدائهم ممثلاً للغة أو اللهجة المدروسة أصدق تمثيل.

ولكي يحتفظ الدارس الوصفي بالعينات الكلامية من اللغة أو اللهجة كما تفوه بها الرواة اللغويون، عليه أن يستعين في تدوينها بالكتابة الصوتية، التي تمثل الأصوات والطرق الأدائية تمثيلاً موضوعياً وصادقاً، أو يقوم على الأقل بتسجيل الأحداث الكلامية والتجمعات الصوتية على شرائط الكاسيت والاسطوانات ونحوها، حتى يمكنه أن يراجع وأن يتأكد من صدق العينات التي تجمعت لديه، ثم من صدق نتائج التحليل.

ونحسب أن ملامح المنهج الوصفي -بما تشتمل عليه من الاحتياط في جمع المادة اللغوية- قد طبقتها القدماء من علماء العربية في دراستهم للغة العربية، وذلك يبدو في عدة نقاط:

-أنهم بنوا دراستهم للغة على أساس من الاستقراء وتتبع كلام العرب، بدليل أنهم كانوا يعرفون أقدارهم ومنازلهم في الإمام والإحاطة باللغة، فالأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة، وكان الخليل يحفظ نصف اللغة، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة يحفظ اللغة كلها؛ وهذا يعني: أنهم عرفوا حدود اللغة معرفة جيدة عن طريق الاستقراء، لدرجة أنهم كانوا يستطيعون أن يميزوا بين ما هو من اللغة التي

تفوهت بها العرب وبين ما لم تقله العرب، وهذه الحاسة نجدها عند كثير من علماء العربية الأوائل ذوي الرواية والدراية بكلام العرب، ومن هؤلاء أبو الأسود الدؤلي الذي شك في أن العرب لم تنطق بكلمة ٭ظِيَّتْ- فسأل عن معناها، وعمن تنسب إليه، فلما قال القائل: هي حرف من اللغة لم تدر من أي بيض خرج، ولا في أي عش درج، قال أبو الأسود: يا ابن أخي لا خير لك فيما لم أدر.

-أنهم اعتمدوا اللغة المنطوقة كأساس للدراسة في علمي القراءات والأصوات، فالحروف العربية عند سيبويه منها حروف أصول، ومنها حروف فروع تستحسن في قراءة القرآن والأشعار، ومنها: حروف غير مستحسنة ولا كثيرة، وهذه الحروف التي -تمها- اثنين وأربعين، جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون لا تتبين إلا بالمشافهة، وقد بين ذلك ابن جني أيضًا في مواضع كثيرة، ومنها: تعليقه على مذهب الأخفش في إشمام الضمة التي قبل الواو رائحة الكسرة، وتخليص الواو وأوا محضة في مثل: مررت بمذعور، وهذا ابن بور، يقول ابن جني: فهذا ونحوه مما لا بد في أدائه وتصحيحه للسمع من مشافهة توضحه وتكشف عن خاص سره.

-أنهم اعتمدوا على الرواة اللغويين في تمثيل اللغة البدوية، ومن أشهر هؤلاء الرواة: أبو خيرة، وأبو مهدية، وأبو ضمضم، وأبو الدقيش، وأبو العراف، والمنتجع بن نبهان... وغيرهم.

-وكان اختبار هؤلاء الرواة أمرًا واريًا على أذهان العلماء، وقصة أبي عمرو بن العلاء مع أبي خيرة شاهدة على وقوع ذلك، فهي تحدثنا أن أبا عمرو كان قد سمع من أبي خيرة -استأصل الله عرقاتهم- بالجر، ولما عاود أبو عمرو السؤال عنها مرة أخرى، نصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم، فقال أبو عمرو: "هيهات يا أبا خيرة لان جلدك"، ولم يكن يقصد أبو عمرو من تعليقه السابق سوى أن أبا خيرة قد تأثر لسانه بلغة أهل الحضر، وأنه لم يعد يمثل المستوى اللغوي الذي يدرسه أبو عمرو، وهو اللغة البدوية الفصيحة.

وقد كان صنيع ابن جني مع عبد الله بن الشجري قريبيًا مما حدث بين أبي عمرو وبين أبي خيرة، يقول ابن جني: وسألته يومًا فقلت له: كيف تجمع "دكانًا"؟ فقال: دكاكين، وقلت: فسرحانًا؟ قال:

سراحين قلت: فقرطاناً؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقلت له: هلا قلت أيضاً عثمانين؟ قال: أيش عثمانين! رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً.

وهكذا نجد عند اللغويين العرب كثيرًا من المبادئ التي نادى بها المحدثون في سبيل تطبيق المنهج الوصفي، لا سيما في استقصاء النصوص والتأكد من صدقها.

### الخطوة الثانية:

وتتمثل في توحيد المستوى اللغوي الذي تنتمي إليه العينة الكلامية أو النصوص اللغوية التي يراد وصفها وتحليلها، فينبغي على الدارس الوصفي قبل أن يبدأ في جمع العينة الكلامية أو النصوص اللغوية: أن يعين المستوى اللغوي الذي يريد أن يبحثه ويدرسه دراسة وصفية؛ لأن مستويات استخدام اللغة كثيرة ومتعددة، فهناك المستوى الأدبي الفصيح المائل في لغة الشعر، وهو يتميز - بالطبع عن قسيمة المائل في لغة النثر، إذ يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام كما قال سيبويه، وتعليل ذلك، وجائز لهم لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف كما قال الخليل بن أحمد: أن الشعراء أمراء الكلام يصرفون أنى شاعوا اللفظ وتعقيده، ومد مقصوره، وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم، "وكلام هذين العالمين الجليلين من علماء اللغة صريح في وجود مستويين من اللغة الأدبية؛ "أحدهما: تمثله لغة النمط أو المعيار أو المستوى الصوابي التي تتحقق في الكلام العادي، والآخر: تمثله لغة الشعر أي: الصورة المثالية للغة الأدبية."

فالخلط بين هذين المستويين في الدراسة، واعتبارهما شيئاً واحداً يؤدي إلى الاضطراب في نتائج التحليل والوصف، وإلى التعسف في إخضاع أحدهما لمقاييس الآخر، وهذا بعينه ما حدث من بعض اللغويين في وقت مبكر من دراسة اللغة، فقد أكثروا -وعلى رأسهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي- من

تتبع زلات الشعراء، وتلمس الأخطاء لهم، مع أنهم لو أنصفوا ما فعلوا مثل ذلك، وما خلطوا بين مقاييس الشعر والنثر.

وهناك اللغة الأدبية واللغة العلمية، أو الأسلوب الأدبي والأسلوب العلمي، وهما مستويان من اللغة لا يجوز لخلط بينهما في الوصف والتحليل؛ لأن لكل منهما خصائص ينفرد بها عن الآخر، فاللغة الأدبية أو الأسلوب الأدبي يعني بالعاطفة إلى جانب الحقائق والأفكار، ويهدف إلى إثارة الانفعال في نفوس القراء والسامعين، أما اللغة العلمية فتعني بالمعارف العقلية في مجالات: الرياضة، والطب، والفيزياء، والكيمياء، والفلك، والحيوان، والنبات، والكائنات الدقيقة، والهندسة بفروعها، والأرض، والطاقة، وغيرها، والغرض منها: أداء الحقائق والأفكار مجردة من العواطف والانفعال، وتمتاز هذه اللغة بالدقة والتحديد والاستقصاء، ولها مواصفات خاصة منها:

- استخدام الألفاظ الحسية دون التجريبية.

- تفضيل الجملة القصيرة دون الطويلة.

- تفضيل المأنوس من الألفاظ.

- تفضيل البناء للمعلوم على البناء المجهول.

- استعمال الأفعال المتعدية.

- عدم الإسراف في الصفات.

- ألا يستخدم من الألفاظ غير الضروري.

- ألا يستعمل من الألفاظ ما كان ذا معنيين؛ لأنه غامض الدلالة.

وإذا كان الأمر كذلك: فحرّي بالدارس الوصفي أن يراعى مثل هذا التمايز بين مستوى اللغة الأدبية ومستوى اللغة العلمية عند جميع النصوص والعينات الكلامية التي راد دراستها وصفيّة.

ويوجد أيضًا في مقابلة المستوى الأدبي الفصيح المستوى العامي الدارج، والمستوى الاجتماعي المعين، ويجدر بالدارس الوصفي قبل أن يبدأ في جمع النصوص وتحليلها: أن يميز بين هذين المستويين، وأن يحدد اللغة أو اللهجة التي يريد وصفها؛ ذلك لأن اللهجات تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية التي تتكلمها في بعض السمات والخصائص العديدة الواضحة، ومن بين تلك اللهجات الاجتماعية أو ما تسمى باللغات الخاصة: اللغة القانونية التي يستخدمها المحضر والقاضي، ولغة الطقوس الدينية ولغة الطلاب في المدارس والصناع والأشقياء، ولغات المحاكم، والأطباء وعامية الثكنات الخاصة، وعامية الخياطات، وعامية الغسلات، وعامية عمال المناجم، وعامية البحارين، وغيرهم، وباختصار "يوجد من العاميات الخاصة بقدر ما يوجد من جماعات متخصصة، والعامية الخاصة تتميز بتنوعها الذي لا يحدها، وأنها في تغير دائم تبعًا للظروف والأمكنة.

وإذا لاحظنا أن الفوارق بين اللغات الخاصة وبين اللغة المشتركة غير يسيره في المفردات، وأن "التشويه الصوتي أو الصرفي مهما قبل ينتج عنه قطع الرباط الذي يصل العامية الخاصة باللغة المشتركة التي خرجت عنها عرفنا أن هذه مسوغات كافية للفصل بين مستويات تلك اللغات الخاصة وبين المستوى الفصيح.

فالدارس الوصفي -إذن- عليه أن يحدد المستوى اللغوي الذي يريد بحثه، فلا يخلط نصوصًا من مستوى معين بنصوص من مستوى آخر؛ لأنه إذا خالف ذلك وخلط بين نصوص مستويين فأكثر، اتسمت نتائجه بالاضطراب؛ لأن الأساس الذي بنى عليه مضطرب مختلط النصوص، ومن هنا تسري الفوضى في نتائجه، وتكثر الوجوه، وتتعدد في الموضوع الواحد.

وهذا هو ما حدث بالنسبة لقواعد اللغة العربية، فقد شاع فيها الاضطراب، وعمت الفوضى، واختلفت الآراء في المسألة الواحدة بين المنع والجواز والقياس والشذوذ؛ لأن القدماء من علماء العربية لسوء الحظ لم يقصروا تعييدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو اللغة النموذجية، كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة.. ومرجع هذا الخلط



هو فكرة القداسة التي خلعوها على السليقة العربية، ولذا جاءتنا قواعدهم مضطربة، تعددت فيها الوجوه، واختلفت الأقوال في المسألة الواحدة.

### الخطوة الثالثة:

وتتمثل في تحديد وتوحيد البيئة المكانية بالإضافة إلى تحديد المستوى اللغوي المدروس، وتأتي أهمية هذه الخطوة من أن الطبيعة الجغرافية المتعددة، والمناخ المختلف لهما أثر كبير في اختلاف المجتمعات من حيث طبقاتها المتفاوتة، والمهن التي تعمل بها، وهذا يؤدي بالطبع إلى اختلاف اللغات واللهجات، فالبيئة الصحراوية التي يقطنها البدو تختلف عن المدن والأرياف التي يسكنها أهل الحضر، وبيئة الزراعة تغاير بيئات الصناعة والتجارة والصيد، والمناطق الحارة تختلف عن المناطق المعتدلة أو الباردة، وهذا التعدد والتفاوت في البيئات وما يصحبه من اختلاف في الطبقات الاجتماعية والحرف والعادات والتقاليد يؤثر في خصائص اللغة ويجعلها تختلف من بيئة إلى أخرى، لأن اللغة مرآة للحياة في كل بيئة، وتعبير صادق عما هو موجود فيها من المشاهد الطبيعية أو المدركات الحسية، فجميع خصائص الإقليم تنطبع في لغة سكانه.

ومن هنا كان على الدارس الوصفي أن يحدد البيئة التي يجمع منها نصوصه اللغوية التي يريد وصفها وتحليلها، ليقدم للناس قواعد منسجمة، يتعلمونها في يسر وسهولة، وإلا أصاب القواعد الاضطراب وسرت الفوضى إليها، لانتماء النصوص التي أخذت إلى بيئات متباينة فتباينت النصوص تبعاً لتباينها، وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف الأحكام في الوضع الواحد، ومن هنا يكون الإمام بھطبعاً، ويصبح فهمهاسيراً.

وإذا كان اللغويون العرب في صدر الإسلام قد حصروا القواعد التي يحتج بها في قيس وقيم وأسد وهذيل وكنانة وبعض الطائيين، ورفضوا الاحتجاج بلهجات الحضريين وسكان البراري ممن كانوا يسكنون أطراف الجزيرة فقد وجدناهم يتراجعون عن الأخذ بهذا المبدأ في القرن الرابع الهجري، وأوضح دليل على ذلك ما نجده في كتاب "الخصائص" لابن جني تحت عنوان: "باب اختلاف اللغات وكلها

حجة" وما نراه من اعتناء ابن مالك في كتبه بنقل لغة لحم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم، وقد فطن أبو حيان إلى ذلك التراجع عن سنة الأولين، فقال في "شرح التسهيل" معترضاً على ابن مالك: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن."

وقد أسفرت تلك النظرة إلى اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة على أنها صور من اللغة المشتركة عن "خلق مشاكل معقدة، أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، ومحاولة التوفيق بين المذاهب والشواهد المتناقضة، والإكثار من الأمور الجائزة، وكثرة التقسيمات والتشعبات، والإسراف في وضع الشروط. ولو أنهم ساروا على مبدأ الأوائل كالخليل وسيبويه في تقعيد اللغة لم يحدث ذلك الاضطراب، ولم يبعدوا كثير عما نادى به المحدثون من تحديد البيئة المكانية للنصوص اللغوية المدروسة.

#### الخطوة الرابعة:

وتتمثل في تحديد الفترة الزمنية التي يراد بحث لغتها، فالباحث الوصفي، يكتفي بوصف أية لغة من اللغات عند شعب من الشعوب، أو لهجة من اللهجات، في وقت معين، أي: أنه يبحث اللغة بحثاً عرضياً لا طويلاً، والسر في ذلك هو: أن اللغة كائن حي ينمو ويتطور، ولا يثبت على حال واحدة. كما أنها مرآة للحياة الاجتماعية تعبر عما فيها من قيم وعادات ومظاهر للسلوك والنشاط، وإذا حدثت تغيرات اجتماعية كبيرة في بيئة من البيئات - كأن تحدث ثورة دينية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فلا شك التغيراً مماثلاً سوف يحدث في جانب اللغة في تلك البيئة، وأعظم شاهد على ذلك: ما حدث في البيئة العربية عند مجيء الإسلام؛ فلقد كان نزول القرآن فاصلاً بين عهدين عاشتهما اللغة، وتعرضت في انتقالها من أولهما إلى الثاني لأعمق ما تتعرض له لغة من تغيرات جوهرية، ولا سيما في جانب الدلالة؛ فقد نحت ألفاظ كثيرة من مجال الاستخدام اللغوي، فماتت معانيها، وغيرت معاني ألفاظ كثيرة من مجال الاستخدام اللغوي، فماتت معانيها، وغيرت معاني ألفاظ أخرى فصارت تدل على معانٍ جديدة بطريق المجاز أو التعميم أو التخصيص أو الإطلاق أو

التقييد، كذلك نلاحظ فروقاً واضحة في اللغة العربية في العصرين الأموي والعباسي، فلقد اتسعت في العصر الأخير اتساعاً كبيراً عنها في العصر الأموي، حيث دخلت اللغة العامية بمصطلحاتها وخصائصها إلى مجال البحث. ونلاحظ شيئاً من ذلك فيما قبل ثورة يوليو 1952، وفيما بعدها في لغة المجتمع المصري حيث تبع التغيير في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تغييرات في الجانب اللغوي الذي ظهر بصفة خاصة في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، فالدارس الوصفي عليه أن يحدد الفترة الزمنية لبحثه، وألا يخلط في مادة بحثه بين نصوص فترة زمنية ونصوص فترة أخرى، حتى لا تضطرب نتائج وصفه وتحليله. وكلما كانت الفترة المختارة للبحث أضيق، كلما كانت النتائج المتوقعة أدق وأضبط.

وإذا كان الباحثون يشترطون في الفترة الزمنية التي تبحث لغتها أن تكون غير مختلفة الأجزاء، فإنه يمكن القول بأن خلط اللغويين القدماء في دراسة اللغة بين عصري الجاهلية والإسلام إلى نهاية القرن الثاني في النثر، والقرن الرابع في الشعر، كان أحد الأسباب التي أشاعت بعض الفوضى والاضطراب فيما توصلوا إليه من نتائج.

### عمل الدارس الوصفي:

بعد أن يجمع الباحث النصوص والعينات للغة أو اللهجة أو الظاهرة التي يريد بحثها بالكيفية السابقة القائمة على الاستقراء والصدق في تمثيلها لموضوع الدراسة، والمحددة زماناً ومكاناً... يقوم بفحص تلك النصوص ووصفها وتحليلها إلى عناصرها اللغوية من الأصوات والصرف والنحو والدلالة. ثم يقوم بتحليل تلك العناصر إلى وحدات متناهية في الصغر، وذلك التحليل سوف يسفر عن الآتي:

(أ) في جانب الأصوات يستطيع الدارس الوصفي أن "يقرر أي الأصوات المتقابلة أو المتضادة تناسب موقعية معينة، وأياها لا يناسب، وأن يفضل الفونيمات الحقيقية للغة من الألفونات، وأن يكون صورة كاملة عن التركيب الفونيمي للغة، وعن الألفونات التي تكون كل فونيم، مع صورة واضحة عن الظروف المعينة التي بتحقيقها يقع الألفون المعين.

(ب) وفي جانب الصرف يحدد المورفيمات والألومورفات، والوظائف التي تؤديها والسياق التي تظهر فيها.

(ج) وفي جانب النحو يقدم وصفاً لأنماط الجمل في اللغة أو اللهجة التي يدرسها.

(د) وفي جانب الدلالة يقوم الدارس بعمل قاموس بسيط لموضوع دراسته يبين فيه الكلمة ومعانيها.

ولا يفوتنا أن ننبه إلى أنه يشترط في ذلك الدارس أو المحلل اللغوي أن يكون موضوعياً في تحليله، فلا يقع تحت تأثير عاداته اللغوية الخاصة، وإنما يستمد نتائجه من النصوص اللغوية وحدها، بأن يقف منها موقف العالم المتجرد لا يتعصب لها أو عليها ولا يتأثر في معالجتها والنظر إليها بعاطفة ما، ولا يحكم ذوقه الخاص وهواه في شيء من مراحل الدراسة، وبذا ينتظر أن تكون نتائج التحليل مطابقة للواقع اللغوي المدروس، ويمكن الاعتماد عليها في مجال التعليم أو في عمل الدراسات التاريخية والمقارنة.

### الدراسة الوصفية عند العرب

إن من أحدث المناهج التي اكتشفها علم اللغة الحديث "المنهج الوصفي"؛ ذلك الذي يقوم على الملاحظة، والمشاهدة، وتتبع الظاهرة، واستقراء الجزئيات، ثم استنباط القاعدة، من خلال هذا الواقع، الذي تم توصيفه، وتقريره.

ولقد سلك نحاة العربية هذا المنهج بحذافيره، والتزموه، وهم يحاولون تععيد النحو، وتقنينه:

### 1 - من يوثق بعربيتهم؟ ومن لا يوثق؟:

لقد تمكن علماء اللغة العربية، من تجديد خطتهم لدراسة العربية، فكان أول ما فعلوه هو: "تحديد من يوثق بعربيتهم، ويحتج بها."

واستطاعوا أن يحددوا القبائل العربية، التي لا تؤخذ عنها اللغتنا على مقاييس علمية، يشيد بها علم اللغة الحديث، ألا وهي: "القبائل التي اختلطت" عن طريق المجاورة، أو عن طريق التجارة، أو التنقل والهجرة، هذه القبائل ليست صحيحة، ولا تؤخذ عنها اللغة. وذلك أمر له شأنه في منهج البحث العلمي؛ لأنه يشترط فيمن يكون رواية للغة ألا يكون قد تأثرت لغته بلغة أخرى.

أما "القبائل التي لم يحتك أهلها بغيرهم" من أصحاب اللغات الأخرى ولم يعرف عنها التنقل، والهجرة، والأسفار، من أجل التجارة وغيرها، ولم يغادروا بيئاتهم، فهي القبائل التي لم تفسد لغتها. فعنهم تؤخذ اللغة.

## 2- الارتحال والمشافهة:

وهي "مشافهة هؤلاء الأعراب" فرحلوا إليهم: وهذه الخطوة منهجية في قيمتها، وحقيقتها، وهي التي نفذتها الدراسات اللغوية الحديثة، في صورة تسجيل المادة اللغوية، منطقة من أفراد نموذجين في نطقهم.

يزاد على ذلك: أن القدماء في مشافهتهم للعرب، لم يكونوا يسألون عن غرضهم، وطلبتهم سؤالاً مباشراً كثيراً، ما يدفع الناطق إلى الابتعاد عن الصورة الحقيقية، للغة المنطوقة.

وإنما كانوا يتركون الأعراب يتكلمون، دون أسئلة معينة توجه إليهم، وعلى العلماء أن يعرفوا: ماذا يريدون؟ وماذا يأخذون؟

وهذا هو المتبع الآن في حقل الدراسات اللغوية الحديثة، مما يسمى "بالكلام التلقائي" الذي يحفظ العينة اللغوية، من أي تغيير يفسدها.

ولذا قال أبو سعيد: إذا أردت أن تنتفع بالأعراب، فاستلغهم، أي: اسمع من لغاتهم من غير مسألة.

وتتابع "رحلات النحويين" إلى قلب الجزيرة العربية؛ حيث "بوادي الحجاز، ونجد، وحمّامة" من أجل التلقي والمشافهة، وتبدأ هذه الرحلات مع بداية الطبقة الثالثة من البصريين، بزعامة الخليل "ت 175هـ"

فارتحل "الخليل" إلى بوادي الحجاز، ونجد، وحمّامة، وطوّف بهذه البوادي، فلما أنهى مهمته، رجع إلى البصرة، واعتكف على ما حمل، من روايات، ومشافهات، فاستنبط منه الكثير والكثير، من قواعد النحو وأحكامه، وبذلك تكون علم الخليل بالنحو، ونبغ فيه، حتى قال الزبيدي عنه:

"وهو الذي بسط النحو، ومدّ أطنا به، وسبّب علله، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه، حتى بلغ أقصى حدوده، وانتهى إلى أبعد غاياته."

كما ارتحل "يونس بن حبيب" من طبقة الخليل، إلى البوادي كذلك، وواجه العرب، فسمع منهم، وأصبح بذلك مرجع النحويين في المشكلات."

ويتبع "نحاة الطبقة الرابعة" من البصريين منهج الخليل، فيرتحلون إلى البوادي: "كأبي زيد"، و"أبي عبيدة"، و"الأصمعي"، كما يسلك "الكسائي": ت 189هـ" زعيم الطبقة الثانية من الكوفيين، المنهج نفسه، وذلك أنه لما أعجب بالخليل -حين توجه إليه بالبصرة- سأله: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي: الحجاز، ونجد، وحمّامة، فجاب هذه البوادي، ثم عاد بعد أن حقق طلبته.

وهكذا: تصبح الرحلة إلى بوادي الجزيرة العربية سنة متبعة لدى النحويين واللغويين، حتى منتصف القرن الرابع تقريباً، أجهد العلماء فيها أنفسهم، وتحملوا من عنت السفر، ومشقة الترحال، ما استعذبه في سبيل الغاية النبيلة، وهي التثبت من سلامة ما يروون:

"فشافهوا الأعراب في أوديتهم، وسمعوا منهم في أخبيتهم، ومراعيهم وأسواقهم، ومجتمعاتهم، وقدموا للعلم خدمة جليلة، وبدلاً لا تُنسى، فعن هؤلاء أخذت علوم العربية."

### 3 - إسهام البيئة في تحقيق المنهج الوصفي:

بعد التأكد ممن يوثق في لغتهم، وبعد الترحال إليهم في بواديهم، تأتي "طبيعة البيئة" التي كان يدرس فيها النحو، إنها بيئة البصرة، وقد استطابها العرب، النازحون من القبائل الفصيحة، فاستوطنوها، ومعظمهم، من "قيس وقميم"، كما أنها على مقربة من "سوق المرید" الذي كان صورة مطورة "لسوق عكاظ"، فحفل بالأدباء، والشعراء، وقامت حلقات الإنشاد، والمفاخرة، ومجالس العلم، والأدب، وأمه العلماء، والأدباء، للمدارسة، وللرواية.

واللغويون بين هؤلاء يأخذون اللغة، ويدونون، والنحاة يجدون في هذا المنتدى، وذلك المجتمع - العالم، المثقف، الذي يمثل أعلى مستوى ثقافي، وعلمي في الجزيرة - مادتهم الخصبية، وعيناتهم اللغوية الفصيحة، وكأنها رحلت إليهم في البصرة، حيث العمل، والدرس، والتفكير، والتأليف بدلاً من أن يرحلوا هم إليها، فكأن هذه رحلة وارتحال من أجل النحو بصورة أخرى، ومن ثم كان يسمعون من هؤلاء الفصحاء: ما يؤيد مذهبهم، ويصح قواعدهم.

#### 4 - التحري في الرواية:

ضرب القدماء المثل في الدقة، والتحري، فكانوا لا يكتبون إلا ما يثقون فيه، ولا يثقون إلا فيما تواردت به الأخبار، وتحققت منه الأسماع، وشاهد ذلك: أنك تجد في كتب النحويين، وبخاصة "كتاب سيبويه" عبارات مثل:

"سمعت فلاناً يقول: كذا" "أنشدني فلان: كذا" و"من العرب من يقول: كذا" و"حدثني من أثق بعربيته"، بإزاء عبارات أخرى تدل على ما وصل إلى العلماء بدرجة أقل من السماع، منها: "وزعم يونس كذا"، و"وزعم عيسى بن عمر كذا.."، "وروي عن أبي زيد كذا..."

وكان "العدل والتجريح" للرواة الذين تؤخذ عنهم اللغة، كالعدل والتجريح في رواية الحديث، مما يدل على حرص النحويين، على التأكد من سلامة ما يدونون.

#### 5 - الشواهد:

الشواهد النحويين معروفة؛ منها: القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال، والنثر، ومجىء الشواهد النحوية بهذه الكثرة الموجودة عليها - لدرجة أن تفردت كتب خاصة لشرحها، ودراستها، مثل "خزانة الأدب" البغدادي، وغيرها - نتيجة من نتائج المنهج، الذي سلكه النحاة، في استنباط قواعدهم، أنهم اتخذوا أسباب الدقة، والتحري، ليصلوا إلى النماذج الفصيحة، فيصنفوها، ويستنبطوا منها القاعدة، والقرآن الكريم هو أعلى مستوى لغوي فصيح، معجز في نصه، ولغته، ومن كثر الاستشهاد بالآيات القرآنية، التي وصلت في "كتاب سيبويه" - مثلاً - أكثر من ثلاثمائة آية.

كذلك الأمر بالنسبة للحديث، وإن كانت نسبة وروده في كتب النحويين أقل بالنسبة للقرآن الكريم، ولعل السبب في ذلك، عند متقدمي النحاة، هو: "إجازة العلماء رواية الحديث بالمعنى." وما أكثر الشواهد الشعرية، التي دعم بها النحاة قواعدهم، ولقد بلغت في كتاب سيبويه أكثر من ألف بيت، كذلك النثر والأمثال.

وكثرة الشواهد كانت شرطاً، من شروط الأخذ بالقاعدة عند البصريين، فكانوا لا يكتفون بالشاهد، أو الشاهدين، وإنما لابد من توافر الشواهد: من القرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، وأقوال العرب، الواردة بالطرق الموثوق فيها.

إن موضوع "الشواهد" النحوية، والصرفية، والبلاغية، واللغوية، التي هي عماد الدراسات اللغوية، والأدبية، والنقدية عند العرب، من أقوى الأدلة على الوجود القوي الكامل "للمنهج الوصفي" عند علماء العربية بعامة، وعلماء النحو بخاصة.

كما أن "الشواهد" التي تمثل ظاهرة في الدرس اللغوي بعامة، والنحوي بخاصة، تمثل استمرارية الاتصال، والأخذ عن الفصحاء الذين يوثق بلغتهم، وتؤخذ عنهم اللغة، فكان "المشاهدة" قائمة.

وانطلاقاً من هذا التصور اللغوي لدى العلماء، كان حرصهم على: "الشاهد، والمثال" وراء كل قاعدة، أو كل حكم.. بل كانت وفرة الشاهد أساس الحكم على "القاعدة" وعلى درجتها من



حيث: -الاطراد. -أو الكثرة، -أو القلة، -أو الندرة، -أو الشذوذ: لهذا: كان مناط الاختلاف في الرأي بين القدماء: وجود شاهد أو أكثر؛ وذلك كانت قوة الرأي وضعفه تعتمد على وفرة الشواهد، وقلتها.

ولعل هذا كان السبب وراء تمسك البصريين بآرائهم النحوية، ذلك التمسك الذي بلغ في بعض صورته درجة التعصب.

وذلك لأنهم: لكي تصح القاعدة النحوية أو الصرفية عندهم، فلا بد من توافر الشواهد، توافراً يصل بالقاعدة إلى درجة "الاطراد".

ومن هنا كانت "كثرة الاستعمال" مقياساً من مقاييس الحكم النحوي عند القدماء.

ولهذا عرف عن البصريين بأنهم أهل سماع: حيث إنهم كانوا يتمسكون بالشواهد، وكلام العرب، واستعمالهم. بينما عرف عنهم -فيما بعد أنهم أهل قياس: وذلك عندما تمسكوا بقواعدهم، التي استنبطوها من خلال أقوال العرب، وشواهدهم الشعرية، وغير الشعرية، وأخذوا يقيسون عليها كل الذي يتكلم به الناس، فما وافق قواعدهم اعتمدوه، وأخذوا به، وما خالف قواعدهم محصورة، فإن كان قابلاً للتأويل أولوه، وإن لم يقبل التأويل حكموا عليه بالشذوذ.

أما الكوفيون: فقد عرفوا بأنهم في أول الأمر كانوا أهل قياس، وذلك لعدم توافر الشواهد، وعدم المشافهة، ثم صاروا فيما بعد "أهل سماع"، حينما أخذوا يعتمدون كل ما يسمعون من الناس، ويقبلونه، ولا يردونه، ولا يؤولونه.

## 6 -الموضوعية:

من المعروف في تاريخ النحو العربي "التنافس" الذي نشأ بين البصرة والكوفة، والذي كان دافعاً قوياً، وقوة محرّكة للعلماء؛ لبيدوا أقصى الجهد في وضع النحو وتأصيله، واستيفاء أحكامه وقوانينه، وقد

وصل هذا التنافس في آخر فتراته إلى "العصبية"، فظهر الأنصار للمذهب الكوفي، في مقابلة أنصار للمذهب البصري، وأصبح أنصار كل فريق، يتعصبون لآراء مذهبه، ومدرسته.

ولما ظهرت بغداد في ميدان الدرس النحوي، ورحل إليها كثير من النحويين، واستقروا بها، نزعوا ثوب العصبية، والتزموا "الموضوعية والحيادية العلمية" في دراسة النحو، فما رأوه جيداً متفقاً مع قواعد العربية، أخذوا به، بصرف النظر عما إذا كان هذا الرأي بصرياً، أو كوفياً<sup>١</sup>.

وقد سبق لنا ضرب أمثلة على ذلك، عند الحديث عن الطور الرابع، أو المرحلة الرابعة، من تاريخ النحو العربي.

وبهذا وغيره مما لم يتسع المجال له، تكون لدى نحاة العرب "المنهج العلمي" الدقيق، الذي قام على: الوصف، والتقرير، والملاحظة، والمشاهدة، والاستقرار، والتقصي لما هو فصيح، من قبائل العرب، وقد أيد هذا بالشواهد الكثيرة: من القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وأشعار العرب، وأمثالهم ونثرهم.

وهذا المنهج بهذه الصورة الواقعية، في تاريخ الدراسات اللغوية والنحوية هو الذي طالعنا به اليوم مناهج البحث العلمي الحديث، وهو "المنهج الوصفي".

### المحاضرة 3:

#### الدراسة التقابلية

#### علم اللغة التقابلي **contrastive linguistics**:

يقوم تعليم اللغات -في رأي الباحثين المعاصرين- على عدة أسس، من أهمها: ما يطلق عليه علم اللغة التقابلي. وموضوع البحث في علم اللغة التقابلي -أحدث مناهج على اللغة- هو المقابلة بين لغتين اثنتين أو لهجتين اثنتين أو لغة ولهجة، أي: بين مستويين لغويين متعاصرين، ويهدف علم اللغة التقابلي إلى إثبات الفروق بين المستويين، ولذا فهو يعتمد أساساً على علم اللغة الوصفي.

فإذا كان المستويان اللغويان قد وصفاً وصفاً بمنهج لغوي واحد أمكن بحثهما بعد ذلك بالمنهج التقابلي، وإثبات الفروق بين المستويين يوضح جوانب الصعوبات في تعليم اللغات، فإذا كان أحد أبناء الإنجليزية يود تعلم اللغة العربية فالصعوبات التي تواجهه ترجع في المقام الأول إلى اختلاف اللغة الإنجليزية عن اللغة التي يريد تعلمها وهي العربية. هناك فروق فردية تجعل بعض الأفراد قادرين على تعلم اللغات الأجنبية أسرع من غيرهم، ولكن علم اللغة التقابلي لا يهتم بهذه الفروق الفردية؛ بل يهتم بالفروق الموضوعية. ولذا فهو يقابل مستويين لغويين اثنين بهدف بحث أوجه الاختلاف بينهما، والتعرف على الصعوبات الناجمة عن ذلك. فالصعوبات التي تواجه أبناء اللغة اليابانية في تعلمهم اللغة العربية ليست هي الصعوبات التي تواجه أبناء اللغة الإسبانية أثناء تعلمهم للعربية. وبالمثل فتعليم اللغات الأجنبية للعرب تختلف صعوباته باختلاف اللغة المنشودة، وتحديد الصعوبات الموضوعية يتم عن طريق المقابلة بين اللغتين الأم واللغة المنشودة، وهذا مجال علم اللغة التقابلي، أما تحويل هذا إلى برامج تطبيقية مع التوسل بكل الوسائل التعليمية الحديثة فهو موضوع علم اللغة التطبيقي.

### - المنهج التقابلي:

يمثل المنهج التقابلي في الدراسة اللغوية جانباً من جوانب المنهج المقارن وإن كانت هناك بعض الفروق في الهدف بين المنهجين؛ ففي التقابلي الهدف تعليمي وفي المقارن موضوعي.

وهذا المنهج يُعدُّ من أحدث المناهج اللغوية في المجال التعليمي الخاص بعلم اللغة، وهو يقوم على فكرة يسيرة؛ هي تذليل الصعوبات التي تواجه متعلم اللغة الأجنبية. حيث تكمن هذه الصعوبات في الاختلاف بين اللغة الأصلية واللغة التي يريد الإنسان تعلمها. وتذليلها يكون بمراعاتها في برامج تعليم اللغات.

فالعربي الذي اكتسب لغته العربية من بيئته بطريقة أو بأخرى، ويريد أن يتعلم الإنجليزية مثلاً أو الفرنسية أو الألمانية فإنه يجد صعوبات في تعلم إحدى هذه اللغات أو غيرها. وبقدر الاختلاف بين اللغة الأم "لغته" واللغة المنشودة "اللغة التي يريد أن يتعلمها" تكمن الصعوبات.

ويعرفه دكتور محمود فهمي حجازي بقوله: هو المقابلة بين لغتين اثنتين، أو لهجتين اثنتين أو لغة ولهجة" أي: بين مستويين لغويين متعاصرين.

وهكذا يمكن أن تقدم الدراسات التقابلية أساساً موضوعياً لتذليل الصعوبات في تعليم اللغات.

وقد تكون المقابلة بين اللهجة الفصيحة واللغة الفصيحة، كدراسة اللهجة الحجازية أو التميمية ومقارنة مظاهر كل لهجة بالمظاهر العامة للغة النموذجية الفصيحة، لنقف على مدى الاتفاق والاختلاف بين المظاهر العامة للغة والمظاهر اللهجية.

والهدف من هذا المنهج التقابلي التعليمي هو الوقوف على الفروق في المظاهر اللغوية بين المستويين اللغويين موضوع البحث والدراسة، وهو يعتمد على المنهج الوصفي الذي يعد الأساس الأول للدراسة المقارنة أو المقابلة أو التاريخية.

وإثبات الفروق بين المستويين يوضح جوانب الصعوبة في تعليم اللغات مما ييسر العملية التعليمية.

ومجالات الدراسة لا تعدو إحدى الظواهر اللغوية في لغتين مختلفتين أو لهجتين للغة واحدة، أو بين لغة وإحدى لهجاتها. وقد تكون اللغتان من أسرة لغوية واحدة، أو من أسرتين لغويتين مختلفتين. فعندما نقابل بين النظام الصوتي للهجة القاهرة والنظام الصوتي للإنجليزية الأمريكية، ونحدد جوانب الاختلاف بين النظامين في الصوامت والحركات والنبر... إلخ، نكون قد حددنا الصعوبات النطقية التي تواجه ابن هذه الجماعة اللغوية عند تعلم تلك اللغة المنشودة، ويمكن أن تتم المقارنة الصوتية بين العربية والأمهرية وكتاهما من أسرة لغوية واحدة.

ومن مجالاته أيضاً دراسة اللهجة المحلية أو العامية ومقارنتها باللغة الفصحى.

فالصعوبات الموضوعية التي تواجه أبناء اللهجات المختلفة في تعلم اللغة المشتركة يمكن تحديدها عن طريق الدراسات التقابلية. فإذا كانت اللهجة الأم تفتقد بعض الأصوات التي توجد في اللغة الفصحى المنشودة وجب العناية بالتدريب النطقي على هذه الأصوات. وإذا كانت بعض الكلمات تستخدم في

اللهجة الأم بدلالات تخالف اللغة الفصحى المنشودة وجب الاهتمام بالتدريبات التي توضح المعنى الفصيح المنشود.

### الفرق بين المنهج المقارن والمنهج التقابلي:

- 1- المقارن منهج موضوعي للبحث والدراسة؛ والتقابلي منهج تعليمي.
- 2- المقارن يدرس الظواهر اللغوية لمجموعة من لغات الفصيحة والوحدة غالباً.
- 3- التقابلي يدرس لغتين اثنتين، أو لهجتين اثنتين من فصيلة واحدة، أو من فصيلتين متغايرتين.
- 4- التقابلي يدرس الظواهر اللغوية في لغة واحدة ومقابلتها بإحدى لهجاتها.

### المراجع المعتمدة:

- 1- علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء الدراسات السامية، لمحمود فهمي حجازي.
- 2- مناهج البحث اللغوي، لعبد الفتاح أبي الفتوح إبراهيم.
- 3- في مناهج البحث اللغوي، لأحمد طه حسانين.
- 4- علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء الدراسات السامية، لمحمود فهمي حجازي.
- 5- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب.
- 6- في علم اللغة العام، لعبد العزيز علام.
- 7- منهج البحث اللغوي بين التراث والدرس اللغوي الحديث ، د. علي زوين
- 8- مناهج البحث اللغوي بين المعاصرة والتراث ، د. نعمة رحيم العزاوي

9-أسس اللغة ماريوباي

10-اللغة فندريس

11- مدخل إلى علم اللغة ، د.محمد حسن عبد العزيز

12- المستشرقون ومناهج البحث اللغوي ، د. اسماعيل عمارة

13- في علم اللغة التقابلي ، د. سليمان ياقوت

14- علم اللغة العام ، دي سوسير

15- مدخل إلى علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران

16- البحث اللغوي عند العربي ، أحمد مختار عمر